



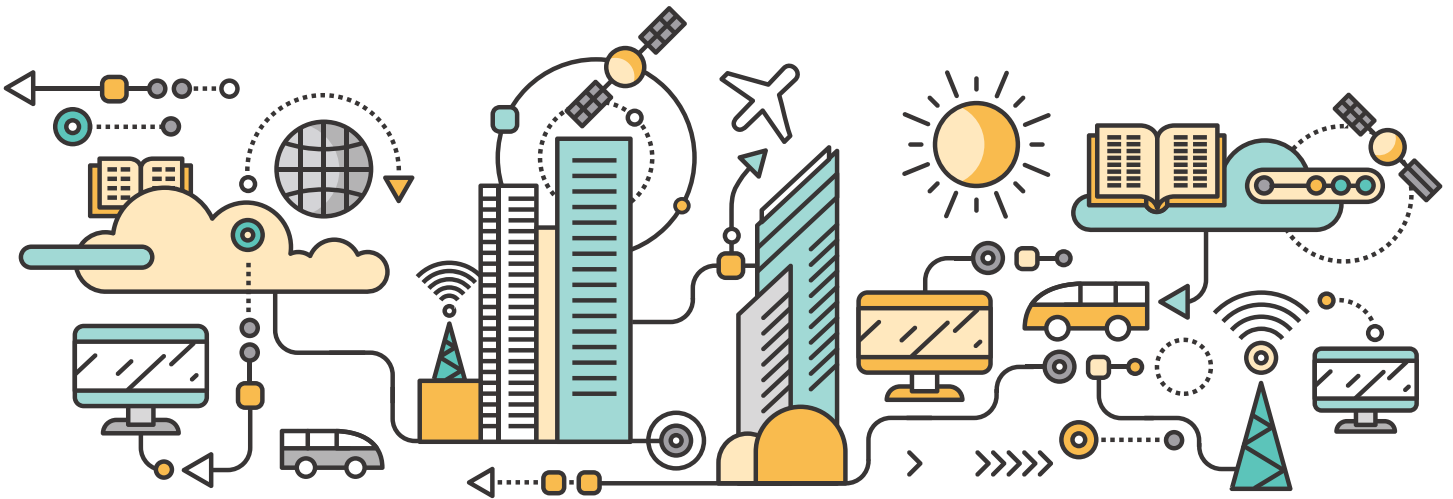
وزارة الاقتصاد والتجارة
Ministry of Economy and Commerce

التقارير الدورية

التقارير الاقتصادية

تقرير الدور الإقتصادي لقطاع التعليم

الدور الاقتصادي لقطاع التعليم في قطر
والآفاق المستقبلية الواعدة لهذا القطاع



الدور الاقتصادي لقطاع التعليم في قطر والآفاق المستقبلية الواعدة لهذا القطاع

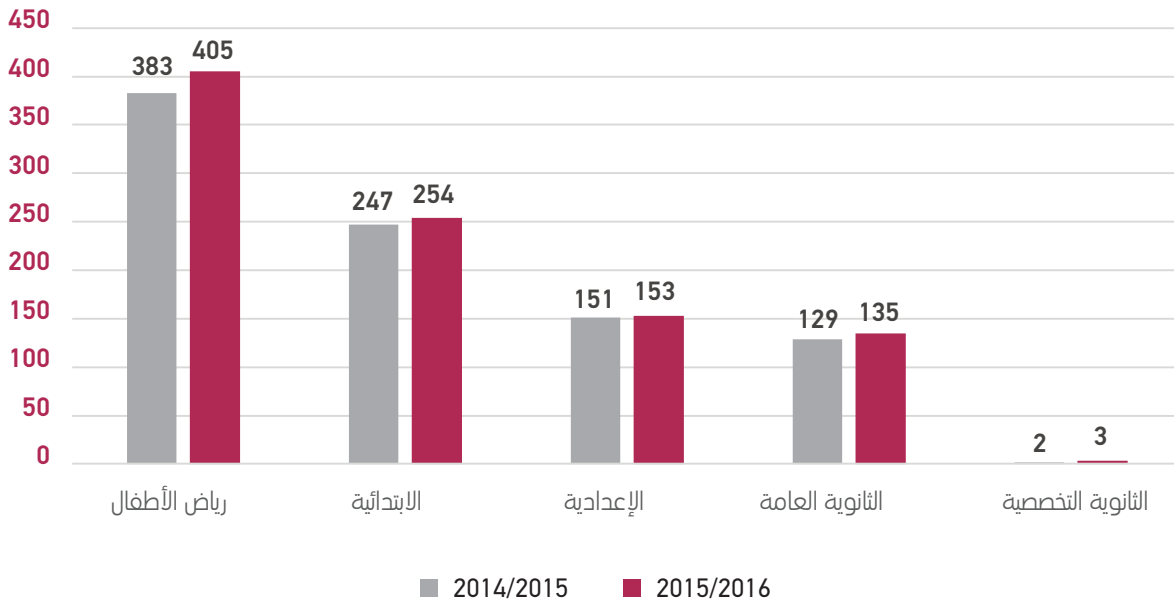
قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بإعداد تقرير تحليلي حول تطور الدور الاقتصادي لقطاع التعليم، لما يمثله هذا القطاع من أهمية خاصة العملية التنموية لدولة قطر. فهو أحد الأنشطة التي تساهم في نمو القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى مساهمته الواضحة في سوق العمل من خلال توفير القوى العاملة المؤهلة التي من شأنها الارتقاء بإنتاجية الاقتصاد الوطني وتعزيز مقومات نموه في المستقبل.

النهضة الاقتصادية الملحوظة التي شهدتها الاقتصاد القطري في السنوات الأخيرة وما رافقها من ارتفاع مضطرب في عدد السكان، استدعت زيادة الطاقة الاستيعابية لقطاع التعليم على نحو يمكنه من تلبية الطلب المتنامي على خدمات التعليمية. استجابة قطاع التعليم لهذه المتطلبات المتنامية جاء مدعوماً بالتوجهات الوطنية لدعم هذا القطاع وتحفيز الاستثمار فيه وتحسين مخرجاته وذلك استرشاداً برؤية قطر الوطنية 2030.

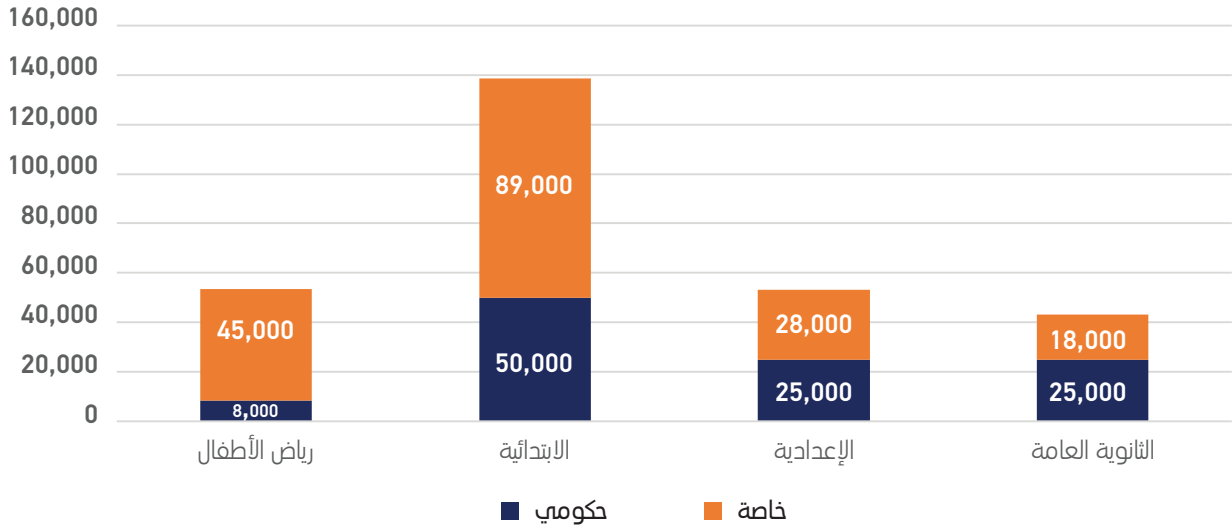
التعليم المدرسي

التعليم المدرسي والذي يشكل لبنة محورية في هذا القطاع، شهد خلال الفترة بين عامي 2014 و2016 استحداث نحو 38 مدرسة جديدة بزيادة بلغت 4.2%، تركز جانب كبير منها في مدارس رياض الأطفال التي شكلت لوحدها نحو 42.6% من إجمالي عدد المدارس في عام 2016 مقارنة بنسبة 42% من المدارس في 2014، تليها المدارس الابتدائية بنحو 26.7%، في حين كان نصيب المدارس الإعدادية والثانوية نحو 16% و14% على التوالي. هذه الزيادة جاءت لاستيعاب الزيادة المتنامية في أعداد الطلبة الذي ارتفع من نحو 268 ألف طالب وطالبة في العام 2014 إلى نحو 289 ألف طالب وطالبة في العام 2016، أي بنمو بلغ إجماليه 7.5%. جانب كبير من الزيادة المشهودة في أعداد الطلبة تم استيعابها في المدارس الخاصة التي استقبلت لوحدها نحو 62.6% من إجمالي الطلبة الجدد من مختلف المراحل التعليمية، وهذا ما يؤشر على تنامي دور القطاع الخاص في هذا النشاط وتحسناً في البيئة الاستثمارية الجاذبة له.

اعداد المدارس حسب المرحلة التعليمية



اعداد الطلاب حسب المرحلة التعليمية (2015/2016)

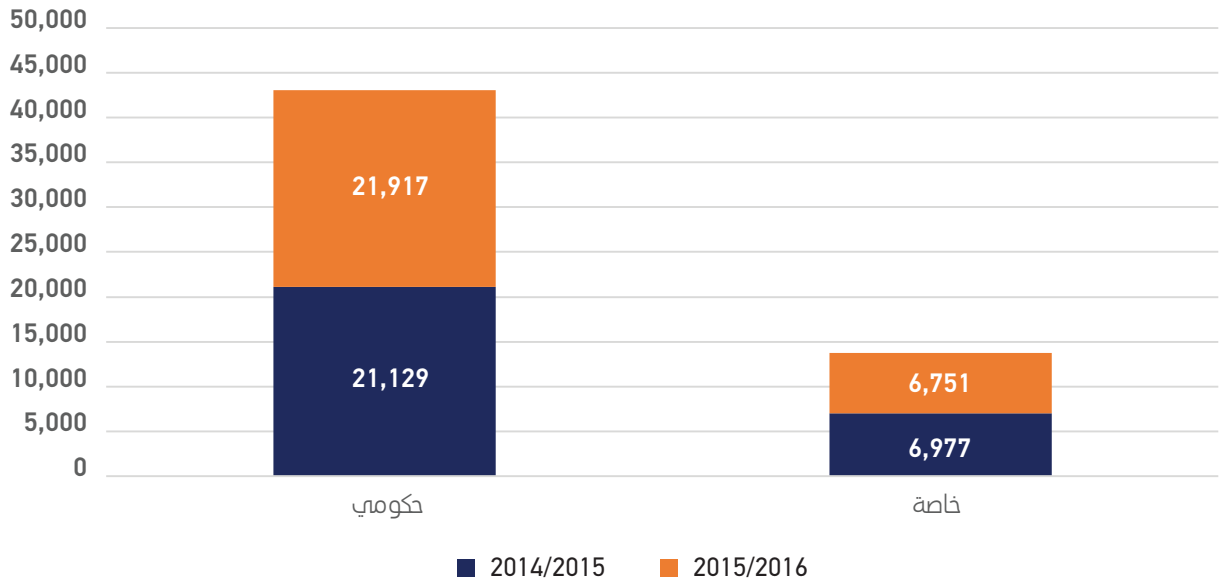


التعليم الجامعي

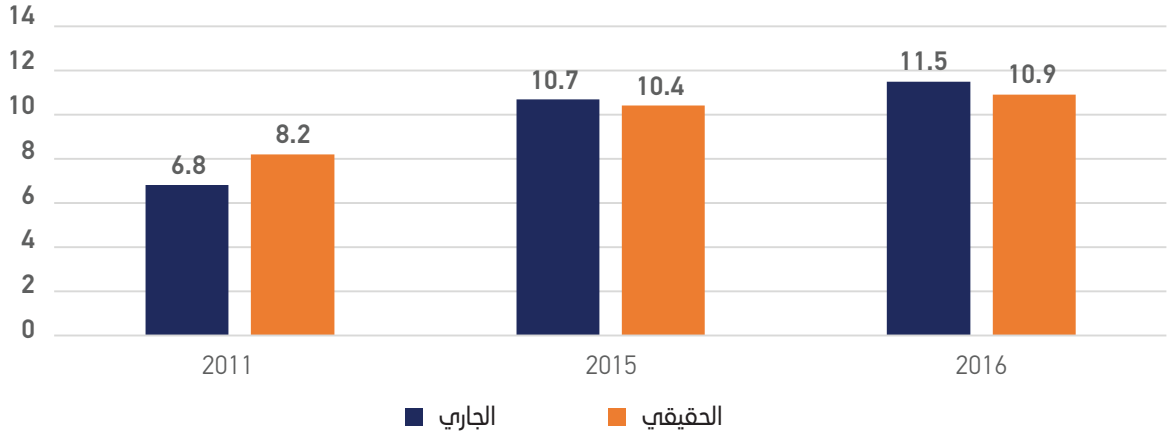
وعلى نحو أكثر تسارعاً، ارتفع أعداد الطلبة في الجامعات العاملة في دولة قطر من نحو 15.3 ألف في عام 2010 إلى نحو 28.7 ألف طالب وطالبة في عام 2016، أي بزيادة بلغت نحو 88%، وبنسبة ارتفاع بلغت 2% عن عام 2015. وبشكل مغاير للقطاع المدرسي، فقد استوعبت الجامعات الحكومية الجانب الأكبر من هذه الزيادة وبنحو 94% من صافي أعداد الطلبة الجدد، وبنسبة ارتفاع بلغت 3.7% عن عام 2015.

وترتيباً على هذه التطورات فقد شهدت السنوات الست الماضية (2011-2016) نمواً مرتفعاً في الناتج الاسمي لقطاع التعليم بمختلف مكوناته بنحو 11.3% في المتوسط سنوياً، وهو معدل تجاوز معدل نمو الناتج الاسمي للاقتصاد ككل، الشيء الذي أفضى إلى ارتفاع مساهمته في الناتج الاسمي إلى نحو 2.1% في عام 2016 مقارنة بنحو 1.8% في العام 2015. كما نما الناتج الحقيقي لهذا القطاع أيضاً بوتيرة مرتفعة نسبياً بلغت نحو 9.3% في المتوسط سنوياً، أي بنحو أكثر من ضعف متوسط معدل نمو الاقتصاد ككل لترتفع مساهمته من نحو 1.3% في عام 2015 إلى نحو 1.4% في عام 2016.

اعداد الطلاب في الجامعات الحكومية والخاصة

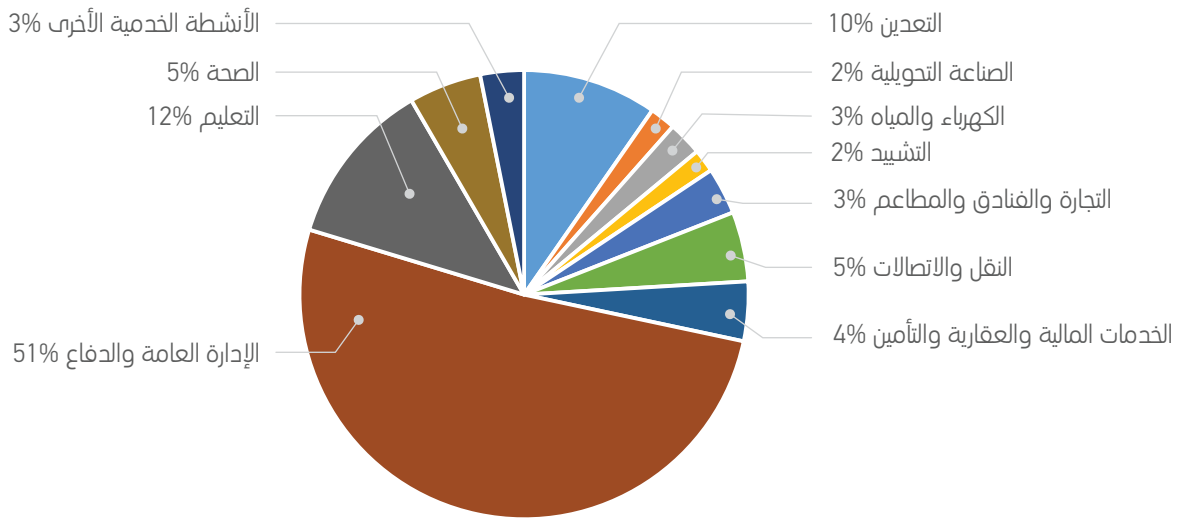


مساهمة قطاع التعليم في الناتج المحلي الاسمي والحقيقي (مليون ريال قطري)



الأهمية والدور المتنامي الذي يشكله قطاع التعليم يبدو حاضراً بشكل أكبر على صعيد التشغيل. حيث ارتفع إجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع من 26.9 ألف في عام 2011 إلى نحو 47 ألف عامل وعاملة في عام 2016، أي بزيادة بلغت 75% تقريباً، وهو معدل يزيد بشكل ملحوظ عن نمو إجمالي عدد المشتغلين في دولة قطر الذي بلغ خلال الفترة نفسها نحو 53.9%، لترتفع بذلك مساهمته في إجمالي المشتغلين من 2.1% في عام 2011 إلى نحو 2.3% في عام 2016.

التوزيع النسبي للمشتغلين القطريين حسب النشاط الاقتصادي (العام 2016)



وتؤكد الوزارة في هذا الصدد بأن لا زالت هناك افاق واعدة تنتظر قطاع التعليم المدرسي والجامعي على حد سواء، فخلال السنوات الخمس القادمة يتوقع أن يشهد قطاع التعليم المدرسي تنامياً في الطلب على خدماته مما يستدعي ضخ المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، وكذلك القطاع الجامعي الذي يعول عليه كثيراً في الارتقاء باتاجية وكفاءة القوى العاملة في المستقبل والمساهمة أيضاً بدعم الصادرات الخدمية لدولة قطر.

مع بداية عام 2017، طرحت وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي مشروع المدارس كفرصة استثمارية لتطوير وتشغيل المدارس الخاصة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم. حيث تم الاستقرار على إنشاء 11 مدرسة جديدة بسعة استيعابية 11 ألف مقعد دراسي (ألف مقعد/مدرسة). هذا المشروع الضخم سيكون له مردود ايجابي على قطاع التعليم من خلال تحسين البنية التحتية ودعم جودة التدريب والتعليم. هذا بالإضافة الى تطوير وتوظيف قوى عاملة عالية الكفاءة، مع استيعاب الطلبة القادمين لدولة قطر خلال السنوات القادمة. وأخيراً، توفير التنوع في المناهج واساليب التعليم من خلال افتتاح مدارس متنوعة ومتميزة.